

حماية الغابات وفقا لإعلان نيويورك 2014

دباب فراح أمال

طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية

عضو مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس -

المقدمة

أصبحت حماية الغابات ضرورة في أغلب دول العالم، نظرا للتدهور الخطير الذي تشهده بسبب إتلافها، والتقليص من مساحتها. فالغابة تعتبر رئة العالم الحقيقية وزوالها يعد خسارة إيكولوجية لكل سكان الأرض، حيث يعتمد أكثر من 1.6 مليار شخص على ذلك لتلبية احتياجاتهم من الغذاء والماء والوقود والأدوية والحفاظ على المحاصيل وموارد العيش التقليدية فهي تأوي ما يصل إلى 80% من التنوع البيولوجي.

توفر الغابات إحدى الحلول الرئيسية والأكثر نجاعة اقتصاديا لتغير المناخ إذ تلعب دورا مهما كمرشحات للكربون للحد من أثار ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وبالتالي المساعدة على احتواء ارتفاع درجة حرارة العالم. فالإجراءات اللازمة لاستعادة الغابات وحفظها وإدارة استدامتها يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وسلامة الأغذية ومرونة المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي.

غير أنها تختفي اليوم بمعدل 13 مليون هكتار سنويا، ما يسبب في كثير من الأحيان عواقب وخيمة على المجتمعات و الشعوب الأصلية فتحويل الغابات لإنتاج المواد الخام مثل فول الصويا، وزيت النخيل، ولحم البقر، والأوراق تمثل أحد أهم الأسباب التي تساهم في إزالة الغابات العالمية، إضافة للري المكثف والجائر، وإنتاج الطاقة، التعدين وجمع الحطب التي تساهم بدرجات متفاوتة، ما أدى بالمجتمع الدولي إلى وضعها ضمن انشغالاته الهامة في المحافل الدولية.

ومع غياب اتفاقية دولية خاصة بالغابات ظهرت العديد من الجهود الدولية للتفاوض على معاهدة شاملة للغابات أهمها مؤتمر القمة المعني بالمناخ في 23 سبتمبر 2014 بمقر الأمم المتحدة تم فيه الإعلان عن عدد من المبادرات والالتزامات الرئيسية ومنها اعتماد إعلان نيويورك بشأن الغابات، لتكريس توافق عالمي للآراء في الإدارة والمحافظة والاستغلال الإيكولوجي لكل أنواع الغابات، تم إعداده في إطار تقدير نسبي غير أنه لم يكن خاضعا لمناقشة عامة واسعة ولم يلقى صدى في وسائل الإعلام بالرغم من أهميته في مجال حماية الغابات.

وعليه ماهي الأهداف التي وضعها إعلان نيويورك من أجل حماية الغابات وما الذي أضافه في سبيل إدارتها المستدامة ؟

وضع إعلان نيويورك جملة من الالتزامات الكمية والنوعية الطموحة لحفظ الغابات ومحاربة اختفائها العالمي مع تحسين الأمن الغذائي، وخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالتها.

1-الالتزامات الكمية

تضمن الإعلان سلسلة في عشرة أهداف تكميلية منها على وجه الخصوص ما يعبر عن التزامات كمية (مشفرة) تهدف من جهة إلى مكافحة فقدان الغابات الطبيعية ومن جهة أخرى استعادة الغابات المتدهورة.

أ-الحد من تراجع الغابات الطبيعية: الهدف هنا هو تخفيض على الأقل نصف معدل فقدان الغابات عالميا بحلول عام 2020، والعمل على وقف فقدانها بحلول عام 2030، فقد تم تحديد "موعدين بطموح" متزايد الأول هو تسخير الجهود لخفض نسبة 50% من فقدان الغابات الطبيعية بحلول عام 2020، والثاني السعي لوضع حد نهائي لاختفاء الغابات بحلول عام 2030. وإن كان الهدف الثاني صعب التحقيق بالمقارنة مع الهدف الأول بالنظر إلى صيغته التي جاءت بطريقة أقل تقييدا. إن هذا التمييز ورائه أمر مهم فهي المرة الأولى التي يتم فيها تسجيل الهدف صراحة في إعلان رسمي حول الغابات، فلا مبادئ الغابات لريو لعام 1992، ولا الصك المعني بالغابات لعام 2007، ولا الألفية الإنمائية لعام 2000، لم يحددوا تاريخ أو نسب خصم خسائر الغابات.

ومن جهة أخرى فإن أهداف آيشي للتنوع البيولوجي لعام 2010 حددت أهدافا أكثر دقة تتشابه مع تلك الأهداف التي وضعها إعلان نيويورك لاسيما بالنسبة للهدف الخامس حيث يهدف الإعلان إلى الحد من فقدان الغابات الطبيعية قبل 2030، أما الهدف الخامس من آيشي فيشير إلى تخفيض معدل فقدان الموائل الطبيعية بما في ذلك الغابات إلى أن يصبح إن أمكن قريب من الصفر.

لذا فقد أصر الإعلان على وضع إطار زمني لإعطاء حد لكل فقدان للغابات الطبيعية.

ب- تعزيز إصلاح الغابات المتدهورة: أما الالتزام الثاني المسجل بوضوح في إعلان نيويورك هو "استعادة 150 مليون هكتار من الأراضي الحرجية المتدهورة أو تطهيرها قبل عام 2020، وزيادة معدل الاسترجاع العام فيما بعد وذلك لاستعادة 200 مليون هكتار على الأقل بحلول عام 2030".

يتعلق الأمر هنا بمستوى التزام تدريجي غير مسبوق لتجديد الغابات المتدهورة، وفي الواقع لم يتم تحديد هذا الهدف فيما قبل، فلم يتناوله إعلان مبادئ الغابات ريو 1992، ولا الصك للمعنى بالغابات لعام 2007 ولا أهداف الألفية للتنمية 2000.

بينما دعا الهدف 15 لآيشي للتنوع البيولوجي 2010 لاستعادة 15% على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة بحلول عام 2020، وعلى الرغم من أن الغابات لم تذكر على وجه التحديد هنا فيمكن الاعتقاد أن النظم الإيكولوجية المتدهورة تضمها كذلك وذلك لدعم تنفيذ الهدف 15. والذي تدعم كذلك بتحدي "بون" الموقع عليه في اجتماع وزاري في سبتمبر 2011، والذي دعا لاستعادة 150 مليون هكتار من الغابات المتدهورة بحلول عام 2020، وهو هدف مطابق تقريبا للالتزامات المذكورة في إعلان نيويورك في نفس الفترة، إلا أنه في هذه الحالة يمتد إلى استعادة 200 مليون هكتار إضافية على الأقل بحلول عام 2030 وهو التزام أكثر صرامة.

فبالرغم من أن الالتزامات المعقودة في نيويورك تمثل تقدما كبيرا مقارنة مع الأهداف المحددة سابقا إلا أنه لم يلق إشادة كبيرة.

2- التأثير المحفز للإعلان

يبدو التأثير المحفز لإعلان نيويورك في اثنين من العمليات الرئيسية: المفاوضات الدولية الخاصة بتغيير المناخ والتنمية المستدامة:

أ- الغابات والاتفاق على تغيير المناخ: يسلط الإعلان الضوء على العلاقة بين الغابات والمناخ وهو ما تؤكد في ديباجته التي بينت الدور الذي تلعبه الغابات في حماية الأرض من تغيير المناخ " لأمن أو سلامة المناخ من خلال امتصاص الكربون الطبيعي"، بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في مرونة المناخ.

ضف إلى ذلك الهدف المحدد في الإعلان من خلال الدعوة لخفض الانبعاثات الغازية في عام 2015 الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في سياق اتفاق عالمي بشأن المناخ لفترة ما بعد 2020، بما يتماشى والقواعد المتفق عليها على المستوى الدولي والهدف العام للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من 2 درجة مئوية. وبصرف النظر عن هذا الهدف المعين النتيجة النهائية للأهداف العشرة التي حددها الإعلان يمكن أن يكون وفقا لهذا: "الحد من ثاني أكسيد الكربون CO₂ من 4,5 إلى 8,8 مليار طن سنويا بحلول عام 2030" وذلك من خلال العمل في إطار الشراكة. ويخلص الإعلان إلى أنه يمكن تحقيق هذه الأهداف ورسم طرق جديدة لحفظ وترميم وإدارة الغابات السليمة لمصلحة الجميع.

وبالتالي فإن الانخفاض السنوي المتوقع من انبعاثات أكسيد الكربون بحلول عام 2020 يندرج ضمن مستوى عالي من 4,4 إلى 8,8 مليار طن، وهو الأمر الذي يمكن أن يفسر الشكوك المتعلقة بتعدد وتباين المعادلة، لاسيما فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للجهات التي تؤيد الإعلان ودعمهم، المساهمات المحتملة لغير الموقعين على الإعلان، صعوبة الوصول إلى البيانات غير المتاحة.

وبالتالي، الفوائد المتوقعة من تنفيذ الإعلان تظهر اختلافات كبيرة بوجود احتمال التقدير الخاطئ للفوائد الهامة فيما يخص خفض الانبعاثات.

ب- الغابات وأهداف التنمية المستدامة: لم يتأثر إعلان نيويورك بمشروع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات (15,1، 15,2) التي صاغها الفريق العامل المفتوح في جويلية 2014 قبل بضعة أسابيع لوضع اللمسات الأخيرة للإعلان بل جاء أكثر التزاما منها، ومع ذلك يمكن القول أنه قد تم تطويرها لتكون مستغلة لمرحلة ما بعد 2015، فقد تم تعزيزها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة في 2015 لاسيما الهدف 15 منه، وفي المؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات المنعقد في دوربان بجنوب إفريقيا في 11 سبتمبر 2015، والذي أكد أن الغابات عنصر حاسم لتحقيق 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة ضمن رسالة وجهت إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد بعد شهر بنيويورك لاعتماد أعمال التنمية عام 2030 .

3- تباين ردود الأفعال:

إن أفلحت الدول المعنية بوضع هذا الإعلان على طاولة المفاوضات ضمن جدول أعمالها، فإنها لم تفلح في توحيد المواقف المتباينة منه، وعلى العموم سنحاول في هذا العمل رصد مختلف المواقف وردود الفعل الحكومية وغير الحكومية من هذا الإعلان، لا دفاعا عنه أو انتصارا لما احتواه من قراءات للوضع الغابي الراهن، بل كشفا للرهانات السياسية والاقتصادية التي تتحكم في المواقف المختلفة منه سواء تلك التي رفضته أو تلك التي دافعت عنه.

أ- انضمام واسع ومتنوع:

وافقت على البيان العديد من الكيانات منها 36 دولة وطنية، 20 من الكيانات الدولية الفرعية (ولايات اتحادية، مقاطعات،... الخ)، 16 من السكان الأصليين، 53 منظمة غير حكومية، 52 من الشركات الخاصة، كما وقعت على البيان دول متقدمة مثلما وقعت عليه دول نامية، وبلدان لها مساحات غابية كبيرة، وأخرى ذات مساحات غابية أقل نذكر منها: ألمانيا، بوركينا فاسو، كندا، تشيلي، كولومبيا كودي فوار، الإكوادور، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، أندونيسيا، اليابان، ليبيريا، منغوليا، النرويج الفلبين، كونغو الديمقراطية، المملكة المتحدة، الطوغو، الفيتنام، الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الشعوب الأصلية التي دعمت البيان والتي أتت من بلدان وبيئات مختلفة من ليبرو والنبال.

ومن بين الشركات المتعددة الجنسيات التي انضمت إلى البيان نجد الشركات التي تعمل في قطاع الغابات، حيث يلاحظ مساندة خاصة من طرف منتجي وموردي زيت النخيل، والذي يعد نشاطهم السبب الرئيسي في إزالة الغابات حيث عبروا عن قبولهم لفكر « صفر إزالة الغابات ».

ومن بين المنظمات غير الحكومية التي دعمت البيان نذكر: الحفظ الدولي، فرقة العمل المحافظين على المناخ والغابات، الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، منظمة حفظ الطبيعة، تحالف الغابات المطيرة، الوصلة الدولية للأراضي الرطبة، معهد الموارد العلمية والصندوق العالمي للطبيعة.

وهذا ما يوضح وجود شراكة واسعة ذات نطاق عالمي تجمع بين الجهات العامة والخاصة، الدولية والوطنية التي عبرت عن دعمها لإعلان نيويورك وسعيها لتحقيق أهدافه، حتى ولو كان هناك الكثير من المتحفظين بشأن الإعلان.

ب- اختلاف الآراء:

حتى ولو كانت أغلبية الآراء إيجابية كان هناك بعض المعارضين الذين أشاروا إلى بعض النقائص، كتحديد مواعيد لخفض ووقف قطع الغابات (سنة 2020، وسنة 2030)، والذي من المفروض إن لم يكن فوراً فيكون على الأقل في تاريخ أقرب بكثير فالبيان هنا حسب هذه الآراء قام نوعاً ما بتشريع مواصلة تدمير الغابات وقطع الأشجار لغاية 15 سنة المقبلة، وهو الأمر الذي يعادل عقد اتفاق لتدميرها حسب رأي منظمة السلام الأخضر Greenpeace، وهو السبب الذي جعل هذه المنظمة ترفض التوقيع على البيان. وقدمت "Attac France" انتقاداً آخر عبرت عنه بتجاهل الأسباب التي تكمن وراء إزالة الغابات وهو التجارة العالمية التي تمثل محركاً قوياً لهذه الظاهرة ف 40% من زيت النخيل، 20% من الصوجا، 14% من الأخشاب الاستوائية، 14% من الأبقار المتداولة في الأسواق العالمية 33% مصدرها الأراضي التي أزيلت منها الغابات بطريقة غير شرعية وهو ما قيمته 47 مليار أورو وفي هذه الظروف تساءلت "Attac France" ما إذا كان البيان عبارة عن صفقة اقتصادية جديدة على حساب تغير المناخ.

ورأت المؤسسة FERN التي رفضت التوقيع على البيان أن فيه تراجع بالمقارنة مع تعهداتها السابقة وأهدافه جاءت ناقصة بالإضافة إلى عدم احترام حقوق المجتمعات المحيطة بالغابات والتي تعد مصدر عيشها الوحيد.

كما غابت بعض الدول ورفضت الانضمام إلى الإعلان كالبرازيل وهي دولة ذات غابات استوائية هامة وذلك بسبب عدم مشاركتها بطريقة مباشرة في مرحلة ما قبل إعداد الإعلان، والاتحاد الروسي الذي

يملك مساحات جدّ هامة من الغابات الذي لم يعلن عن توقيعه على البيان بطريقة مباشرة ولكن لم يصرح عن رفضه.

الخاتمة

بالرغم من أن إعلان نيويورك أشيد من قبل البعض، وانتقد من قبل البعض الآخر، إلا أنه يرجع إليه الفضل في إحياء النقاش العالمي حول الغابات المرجح أن يستمر في جدول الأعمال السياسي والدبلوماسي الدولي للأعوام المقبلة لنجاح المفاوضات الهامة للمناخ العالمي والنظم القانونية للغابات.

بينما يلزم أن تحظى أهداف إعلان نيويورك في إطارها النظري بالنجاح إلا أنها تتطلب تطبيق آلية عملية لتحقيق أهدافه وهي الآلية التي ستقرها الدول الأعضاء وتتحمل الجهات المعنية مسؤولية إيجاد خطة عملية مناسبة للوصول إلى المبتغى ورصد مدى تنفيذ الالتزامات وتقديم أهداف إعلان نيويورك.